

## القضاء على الفقر في الجزائر والصين - قراءة في أوجه الاختلاف -

د/ حاجي عبد الحليم - جامعة برج بوعرييج - الجزائر.

### ملخص:

تبنّت الجزائر والصين سياسات عامة متنوعة ومتعددة هدفت إلى التخلص من الفقر، وتحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة ودفع التنمية، والمقارنة بينهم تظهر وجود اختلافات عديدة بينهما من حيث المضمون والشكل، ذلك أن التجربة الجزائرية في مكافحة الفقر مختلفة تماما عن التجربة الصينية، وأن كلا منهما له توجه مغاير في إدراك هذه الظاهرة وفهمها وتحديد أسبابها وأنواعها، وطبيعتها وتصنيفها ومكامن القوة والضعف في الموارد المالية والبشرية والتقنية، وسبيل القضاء عليها للوصول إلى المجتمع الميسور، هذا التوجه المغاير يختلف تماما عن توجه الطرف الآخر.

**الكلمات المفتاحية:** القضاء على الفقر، صانع القرار السياسي، الفقراء.

### Abstract:

Algeria and china General policies are diverse and plural aimed at eliminating poverty and improving the economic and social conditions of citizens social and living standards and drive development, the comparison between them shows that there are many differences between them In terms of substance and from, the Algerian experience in fighting poverty is quite different from the Chinese experience, And that each of them has a different direction in the realization of this phenomenon and understand them, and identify the causes and types their nature, Classification, strengths and weaknesses in financial, Human and technical resources and a way to eliminate it to reach the affordable society, this trend different is completely different from that of the other party.

## مقدمة:

تُعد ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الجوانب، لا ترتبط بظروف محددة بذاتها ولا تقتصر على شعب بذاته، إنها ظاهرة اجتماعية وبأبعاد اقتصادية، ومرجعية سياسة، وحلولها تبقى تكاملية بين مختلف الجوانب التي توجد بها، غير أنها في النهاية مرتبطة بإرادة الشعوب لتخلص من الفقر وسعي الحكومات من خلال صنع سياسات عامة متعددة ومتنوعة، تتباين نتائجها بتباين البيئات التي تحيط بصانع القرار وبمداخلاتها، وعملياتها الرئيسية ومخرجاتها، ومراجعتها وتنفيذها، هذا التباين في مسار القضاء على الفقر والذي يولي الأولوية لمعيشة الفقراء ودفع البناء الاجتماعي والبناء السياسي ليحل قضية الفقر من جذورها، ويعمل على ضمان توفير الحد الأدنى من المعيشة للفقراء وقطع النقطة الحرجة لتطور ظاهرة الفقر.

وهذا المسار هو الذي يبرز تعدد تجارب الدول في مكافحة ظاهرة الفقر، باعتبارها ظاهرة كونية أصابت معظم دول العالم، وتعتبر الجزائر والصين من الدول التي عانت من هذه المعضلة لمدة زمنية طويلة، ولم يدخر صانع القرار في البلدين جهدا في مكافحتها من خلال تنفيذ سياسات عامة، وعالية ستكون **إشكالية** هذه الورقة على النحو التالي: ما هي أبرز وجوه الاختلاف بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية في القضاء على الفقر؟ **وتهدف** الإجابة عن هذه الإشكالية إبراز أوجه الاختلاف بين التجريبتين مع محاولة وضع تصور مستقبلي لظاهرة الفقر في البلدين، وقد تم الاعتماد على عدد من **المناهج** البحثية في إطار ما يعرف بمقاربة " تكامل المناهج " لتقديم تصور لظاهرة الفقر وتحليل مختلف المفاهيم المترابطة في هذه الورقة للوصول إلى نقاط الاختلاف، وتسعي هذه الورقة التوصل للمقصود أي **التوصيات** وأهم ما يمكن أن تخرج به لمعالجة ظاهرة الفقر، ومن أجل الإمام بمختلف جوانب الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة تم **تقسيم** هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث.

## المبحث الأول: الإطار النظري لموضوع الفقر

إن الحديث عن دور السياسة العامة في مكافحة الفقر ومحاولة تفسيره من الناحية النظرية يتطلب تناول النقاشات التي تفسر ظاهرة الفقر، وهذا بين مختلف التيارات والمدارس، حيث يعتبر الإطار النظري المفتاح الرئيسي لتناول الموضوع وفهمه وتفكيك عناصره والاطلاع على حيثياته باعتباره محصلة المجهودات النظرية التي أنتجها الفكر السياسي كنظريات تحاول وصف ظاهرة الفقر (تحديد خصائصها وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت علاقات تكاملية أو عكسية)، وتفسيرها (بجعل ما هو غامض مفهوماً، وجعلها مدركة من جانب عقل، وكشف العوامل المؤثرة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر) والتنبؤ بها، باعتبار النظرية مجموعة من الافتراضات المجردة والعلاقات المنطقية التي تحاول شرح وتفسير كيفية حدوث ظاهرة معينة.

إن ظاهرة الفقر تناولها العديد من المفكرين ونظروا لها العديد من النظريات التي يعزونها إليها حالات الفقر والتخلف، محاولين فهمها وإدراك جوانبها بهدف إحداث تنمية في العالم عبر ملاحظة التغيرات التي طرأت وتطراً عليها وفهم أسبابها بإقامة الأدلة والبراهين عليها من خلال توظيف مختلف الإثباتات المنطقية، وبالتالي إمكانية تقديم حلول علمية عملية قائمة على المعرفة الدقيقة من خلال صنع سياسات عامة خاصة بالفقر، تمكن صانع القرار من القضاء عليه.

### أولاً: الطرح الليبرالي في تفسير ظاهرة الفقر

احتل الحديث عن ظاهرة الفقر مواضع الصدارة في الأدبيات الليبرالية خلال القرون الثلاثة الأخيرة. وقد انطلق الفكر الليبرالي من النقد القديم لتأسيس طرح معرفي جديد، ومع اتساق متطلبات تقدم البشرية مع صعود الطبقة البرجوازية في عصر التنوير، انتشرت الأفكار الليبرالية في مختلف دول القارة الأوروبية، فالليبرالية كانت متناقضة مع الإيديولوجية الإقطاعية التي عمقت الفوارق الطبقية وتضاعف فيها انعدام المساواة وتسارع الفقر

والبطالة، وشهدت أوروبا الملايين من الجائعين والعراة واللاجئين وساكبي الكهوف بالإضافة للأمراض المستجدة والمستعصية وزاد عدد الفقراء وتعمق الإفقار المطلق، أي أن الأفكار الليبرالية كانت ضد الميتافيزيقية حين أكدت على العقلانية باعتبارها ضمان حرية الحياة ومفتاح التطور لجميع الشعوب في المناطق الفقيرة، حيث تنقلص المجالات الغامضة والمبهمة وتثبت المعقول وتستبعد اللامعقول<sup>(1)</sup> لذلك تم استبعاد الدين، الخرافة، الجنون الأسطورة وكل ما يعطي تفسيراً خيالياً لظاهرة الفقر، كما أكدت على العلم والالتزام بالبرهان في حل مشكلة الفقر، وهي ضد الاستبداد حين أكدت على الحرية، فالحرية تفجر الطاقات الكامنة في النفوس البشرية وتعطي دفعا قويا للفرد للتخلص من الحياة الصعبة وتحقيق حد الكفاف وهي ضد سحق الفرص وامتصاصه في المجموع العام حين أكدت على أولوية الفرد في التملك والإنتاج الذي بواسطته يزيد من الثروة المالية بمتتالية حسابية في حدها الأدنى وبمتتالية هندسية في حدها الأعلى وبصورة مذهلة، وهكذا فإن الأفكار الليبرالية هذه شكلت منظومة لإيديولوجيا متكاملة المعالم عبرت عن مرحلة الرأسمالية الوليدة والصاعدة، وقد ارتدت هذه الأفكار طابع فتوح دائم للبشرية رست في أسس المجتمعات الحديثة ، وتقوم الأفكار الليبرالية على ثلاثة ركائز أساسية وهي<sup>(2)</sup>:

- الملكية الخاصة: تمتد إلى كل المجالات وميادين الثروة المتنوعة وعناصر الإنتاج ( أرض، الآلات، المباني، المعادن...) ويتكفل القانون بحمايتها.
- فتح المجال أمام الأفراد لاستغلال مواردهم المالية وقدراتهم الفكرية وإمكانياتهم التقنية وتنميتها بمختلف الوسائل والأساليب المشروعة.
- ضمان حرية الاستهلاك والاستغلال، فلكل فرد الحرية في الإنفاق على حاجاته ورغباته ونوع السلعة التي يجب استهلاكها وتحقيق له الإشباع والسعادة.

هذه الركائز قد وجدت جذورها في عالم غير هذا العالم الذي نعيش فيه<sup>(3)</sup>، وهي محور الأفكار التي نادى بها الرأسمالية وهي حرية الإنسان في الحقل الاقتصادي بمختلف مجالاته، وتنبثق منها كل الحقوق والقيم المذهبية التي تنادي بها الرأسمالية، وفكرة الحرية هي الجوهر والمحتوى الأساسي لنظام الرأسمالي وبواسطتها يتمكن الأفراد من تحقيق التقدم والغي والتخلص من التخلف والفقر، وهي مرتبطة بعدة قيم تستمد منها وجودها كضرورة إنسانية للكيان البشري ومرتبطة بثلاثة أفكار أساسية هي<sup>(4)</sup>:

### وسيلة لتحقيق الصالح العام: تشكل الدوافع الذاتية للأفراد العامل الأساسي لتحقيق النجاح المادي

وتحسين ظروف المعيشة والتخلص من الفقر وذلك بتركيز الجهود وحشد القوي، فالأفراد من خلال الرغبة في تحسين شروط عيشهم، يتنافسون ويتدافعون لتحقيق النجاح وزيادة النجاح، ويسعون إلى العمل على تحقيق التوافق بين مصالحهم وأهدافهم ومصالح الكيان العام الذي يستهدف ضمان الصالح العام، حيث أن الحرية الفردية وفسح المجال للإرادات الذاتية لتحقيق مصالحها الخاصة منها إشباع الحاجيات الأساسية من غذاء وكساء وبالتالي يتمكنون ضمان الحد الأدنى من المعيشة ومن التخلص من الفقر، كما تقود إلى تحقيق الصالح العام وتقضي على العوز وتحل مشاكل الفقراء، فالحرية أداة لتوفير المصالح العامة وضمان الغني والتخلص من العوز والحاجة والفقر، فالفقراء يتخلصون من فقرهم بإرادتهم الحرة التي تمنحهم القدرة على فرض خياراتهم والقوة التي تمكنهم من تقدير مواقفهم وقوانين النظام الرأسمالي تحمي إرادتهم ويعملون بدافع الحرية حتى يحسنوا من مستوى عيشهم أولا ثم يتخلصون من فقرهم ثانيا، يساهمون ثالثا في رفاه المجتمع وأخيرا تتطور الدولة وينمو الاقتصاد ويعم الرخاء، كما أن الحرية الفردية تفتح التنافس بين مختلف المشاريع، وصاحب المشروع يكون دائما حذرا وخائفا من تفوق مشروع على آخر على مشروعه والانتفاع من كفاءته، حتى يتمكن من الدخول في مشاريع مستقبلية مع مشاريع أخرى مع إدخال تحسينات مستمرة على الإنتاج ويزيد من إتقان السلع وجودتها، مما يتيح له النجاح، أما في حالة البقاء ساكنا وعدم التحرك بالمنافسة الحرة لا ترحم، فالبقاء يكون للأصلح وهذه المنافسة تحقق الصالح العام وتشبع الحاجات بأقل نفقة ممكنة.

**الحرية سبب لتنمية الإنتاج والثروة العامة:** الحرية الاقتصادية تمكن المنتجين من زيادة إنتاجهم ورفع طاقاتهم الإنتاجية مما يسمح بتوفير الحاجات وتقديم الخدمات بأسعار تناسب الجميع بما فيهم الفقراء لأنفسهم أي أن الحرية الرأسمالية تؤدي إلى وفرة الإنتاج وتنميته كما ونوعا، وان التنافس الحر يستمر في ظل الرأسمالية، ويحقق إنتاج السلعة بأقل نفقة ممكنة فيزيد الإنتاج وتزداد معه فرص التوظيف وبالتالي يزداد الاستهلاك وتدور العجلة الاقتصادية وينخفض عدد البطالين، كما أنها تفتح المجال للعقل بابتكار الحلول فهم والمشاكل التي يتعرض لها الناس وبالتالي يزداد ثراء الدولة ويتحقق الرخاء ويتخلص الفقراء من فقرهم

**الحرية هي حق إنساني** وتعبر عن الكرامة البشرية وهي تحقق الإنسان إنسانيته ووجوده الطبيعي.

### ثانيا: الطرح الماركسي حول تفسير الفقر

تاريخ البشرية مملوء بالأطروحات التي نادت بتطبيق النظام الاشتراكي وفي صنع قرارا تقدم مصلحة

المجتمع والجماعة على مصلحة الفرد ودعمت تدخل صانع القرار السياسي في فرض الحماية على الصالح العام وخدمة الأفراد والجماعات، وعدم السماح أو فتح المجال للأفراد بالعمل على استغلال بعضهم البعض، وأن القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه والغني لا يتحقق إلى بصنع سياسات عامة تشمل جميع مناحي الحياة، ولذلك دعي المفكرون والعلماء عبر تاريخ الإنسانية إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يعتمد على الركائز الأساسية التالية:

- تحقيق المساواة لجميع أفراد المجتمع من فرص للعمل.
- الملكية الكلية أو الجزئية لوسائل الإنتاج تكون من نصيب الدولة.
- صانع القرار هو الذي يدير العملية الاقتصادية .

ومن أجل القضاء على الفقر وتحسين ظروف معيشة السكان وزيادة الدخل وتوزيع العادل للثروة وتحقيق الرفاهية تكون وظيفة صانع القرار متجسدة فيما يلي:

- رسم السياسات العامة في كل مجالات الحياة لمنع استغلال القطاع الخاص لطبقات الفقيرة.
- السياسات العامة والقرارات تستهدف توفير الحاجيات الضرورية للجميع من معيشة وتعليم وصحة، ماء وكهرباء....
- توفير الأمن الداخلي والخارجي بواسطة جهاز عسكري مستقل عن الأفراد والجماعات المحدودة.

### ثالثا: الإسهامات الجديدة في تفسير ظاهرة الفقر (الحكم الراشد)

تأسس علم السياسة على فكرة الدولة، والدولة قدمت حل لمشكلة التنافس الإقليمي (حلت النزاعات)، كما قدمت حل لمشكلة التنمية والقضاء على الفقر (داخل الدولة)، لكن بعض الدول لم تتمكن من بناء نظام اقتصادي فعال يحقق التطور ويقضي على الفقر والفقراء، ولتحقيق التنمية في الدول المتخلفة نظرا علماء السياسة مجموعة من النظريات التي سعت إلى تحقيق التنمية وبناء مجتمع غني، فشلت هذه النظريات في إحداث نقلة نوعية في حياة الفقراء والمحتاجين في كثير من دول العالم والمعسكر الاشتراكي، وبدأت بوادر هذا الإشكال بالظهور في الساحة السياسية بالتدرج، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبدأ التشكيك في قدرة نظريات التنمية على القضاء على الفقر وظهور دراسات سياسية واقتصادية ومالية مدعومة بأرقام وبيانات وإحصائيات من مراكز البحث (معهد بروكنجز، معهد إنتربرايز...)، والجامعات والمؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) والدول المتطورة (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية)، وسيادة قطب واحد هو الفكر الليبرالي على كل المستويات، تقوده الديمقراطية الأمريكية وبداية تحول الدول إلى نمط الإنتاج الغربي والبحث عن الغاية المثلى للنظام الليبرالي الجديد وهو عالم موحد بلا حدود.

وفي ظل هذا الوضع الجديد وزيادة الفقر في العالم وتحول الكتلة الشرقية نحوى اقتصاد السوق والتوجه نحوي الليبرالية الجديدة التي بدأت مراحل تشكيلها في مرحلة حكم "ريغن" بالولايات المتحدة الأمريكية، و"تاتشر" في بريطانيا حيث دعيا صناع القرار في العالم إلى تحديد دور صانع القرار بشكل كبير، وتقديس اقتصاد السوق الحر، حيث تعطي للسوق وآلياته مسؤولية تنظيم علاقات التبادل التجاري والعلاقات الاجتماعية والثقافية وإخضاعها لمقتضياته المباشرة تحت إشراف حكومي يضمن عدم غلو السوق وإضرار المصلحة العامة، أي يبقى دور صانع القرار دور تنظيمي ورقابي.

وهكذا علا صوت الآراء النافية لدور صانع القرار السياسي، وبدا الدور الأكبر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إعداد سياسات مالية ونقدية وظهور مصطلح المشروطة الاقتصادية التي طبقت على الدول التي أرادت القضاء على الفقر وإحداث تطور، وحتى أن فترة النمو السريع التي سادت في السبعينات من القرن العشرين عرفت التضخم والمديونية وزاد عدد الفقراء في دول العالم

هذا الوضع الذي ساد العالم من خمسينيات القرن العشرين إلى غاية التسعينيات فكك أنظمة تسلطية ورسخت الديمقراطية، لكن حدث استثناء في بعض الدول، فانتعش علم الاقتصاد الليبرالي الجديد والكلاسيكي المتعلق بمهام صانع القرار ليحتل مكانة مهيمنة، وهنا خرج مفهوم الحكم الراشد إلى الوجود كآلية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية، أي أن الوضع الملتبس والمعقد والعجز المتزايد وفشل صانع القرار في تشخيص ومعالجة ظاهرة الفقر وفشل السياسات العامة التنموية وهيمنة التوجه الليبرالي فرض مقارنة للتنمية السياسية والاقتصادية واعتبر شرط الديمقراطية شرط مسبق لترسيخ ونجاح التنمية والقضاء على الفقر لان تفعيل عنصر الديمقراطية ومحاربة الفساد وزيادة الشفافية في تسير الشأن العام وتطبيق المساءلة وفتح مجال الحرية واحترام حقوق الإنسان يزيد من فرص الاستثمار وتحرك العجلة الاقتصادية ويزداد النمو وتقل البطالة وينخفض الفقر، وهذا التحول في فهم إشكالية الفقر في العالم رافقه نقد الفصل بين التنمية والسياسة إلى الربط بينهما، لذلك

حدث انتقال من مشروطة اقتصادية إلى مشروطة سياسية وهذا ما جاء في تقرير البنك الدولي لعام 1999 أن الحكومة الجيدة تعني نهضة سياسية أي إعادة ترتيب العلاقات السببية التي دافعت عنها مختلف النظريات.

إن مقارنة الحكم الراشد تعيد النظر في الأطر التقليدية لصنع القرار وفي الفواعل المنخرطة في إدارة الفعل العمومي بمعنى إعادة النظر في العمليات الكلاسيكية لصنع القرار السياسي وعلى صانع القرار أن يأخذ بعين الاعتبار تعدد الفواعل وأنماط الاعتماد المتبادل المعقدة سواء داخل المؤسسات الدولة الوطنية أو النظام الدولي، هذا التحول كان مسنود بقناعات مركزية مضمونها التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على القضاء على الفقر وتحقيق الغني والرفاه لذلك وجب على صانع القرار التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات البيروقراطية وتبني مقارنة تعددية الفاعلين.

### المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين التجربة الجزائرية والصينية

شكل الاختلاف حول الإصلاحات السياسية والهيكل الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية أحد أهم الفروق بين التجريبتين الجزائرية والصينية ، حيث كانت هذا الاختلاف هي المسئول عن كل الخلافات الأخرى، ولئن كانت الجزائرية والصينية كلتاهما تسعيان إلي القضاء على الفقر وتحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة ، فإن إدارة هذه المشكلة ووضع الترتيبات والتصورات كانت مختلفة ومتباينة في العديد من الجوانب.

#### أولا: الاختلاف في الإصلاحات السياسية

السلطة في الجزائر كانت مشحصنة (بن بلة، هواري بومدين) كما هي في الصين ( ماوسي تون) كانت قائمة على النهج الاشتراكي في الحياة الاقتصادية، وأدت عمل النظام هو الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر والحزب الشيوعي في الصين، الحزب يحدد الأهداف الأساسية لدولة والأولويات الوطنية، ويرسم الإطار العام، ودور الحكومة هو توفيرها، وهو كذلك يتولى التوجه والرقابة .

ولتكيف مع البيئة الداخلية ( التحكم في الحراك الاجتماعي والمطالب الاجتماعية للمواطنين )،  
والخارجية (تآكل التفكير اليساري، فشل التجربة الاشتراكية، الضغط الدولي من أجل الإصلاحات السياسية،  
التطور التكنولوجي، الدراسات الأكاديمية المدعومة بالإحصائيات لخدمة التوجه العالمي الجيد)، وحتى يضمن  
النظام البقاء والاستمرار حدث تحول في الجزائر والصين.

تعتبر أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر وأحداث ميدان تيانانمن 1989 في الصين منعرجا حاسما في  
حياة الدولتين، والتي بينت مدي استياء الشعبين من الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها علي مختلف المستويات،  
مما أدى إلى انفجار الأوضاع وأصبحت المواجهة حقيقية بتدخل الجيش مما أدى إلى خسائر بشرية واقتصادية،  
وقد حاول صانع القرار السياسي الجزائري والصيني احتواء الأوضاع والتأسيس لمرحلة جديدة، المرحلة الجديدة  
كأسلوب جديد لإعادة ترتيب العلاقة بين الحاكم والمحكوم والسلطة والمجتمع.

قام صانع القرار الجزائري بإصلاحات مست عمق دستور 1989، فقد احدث ثورة سياسية وقانونية  
علي المفاهيم السابقة التي كان مضمونها ينطلق من الأحادية إلى التعددية والانفتاح وقد جاء بمجموعة من  
المبادئ ( التعددية الحزبية، التخلي عن النهج الاشتراكي، الفصل بين السلطات، الأخذ بالنظام الرئاسي).

عملية الإصلاح في الجزائر جمعت بين إصلاح السوق والتحول والديمقراطي، وهو ما تمثل من  
خلال إقامة انتخابات حرة ونزيهة ولم يكتب لها النجاح بعد فوز الإسلاميين بها، وتم إلغاء المسار الانتخابي  
والدخول في المتاهات الأمنية والاعتقالات.

ومن ناحية أخرى كان صانع القرار السياسي الصيني مصمم على إصلاح الجانب الاقتصادي وحصل  
على الملايين من الدولارات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما حصلت على معاملة خاصة على  
أساس معدل الدخل الفردي المنخفض لمواطنيها<sup>(5)</sup>، وهي سياسة منتهجة لصانع القرار الصيني ويفسرها رفعه  
لمستوي خط الفقر في كل مرة يتخلص من الملايين من الفقراء، حتى يبقى دائما يحصل على الأفضلية في  
المعاملة الخارجية وخاصة مع المؤسسات الدولية، مع استمرار نظام الحزب الواحد هذا التصميم تجسد على أرض  
الواقع وزادت القبضة السياسية للحزب الشيوعي، حتى لا تقع البلاد في نزاع داخلي، وكان شعار هذه المرحلة "

حزب واحد، دولة واحدة، شعب واحد " وكان "حوار الجنوب " نقطة فاصلة بين مرحلة وأخرى مرحلة ما قبل الإصلاحات ومرحلة ما بعد الإصلاحات وهو الحوار الذي وضع المغزي من وراء إغلاق المجال السياسي والانفتاح الاقتصادي، كما وضع المبادئ النظرية لبناء الدولة وحدد مجال الحركة والتحرك وحطم القيود الفكرية حول العلاقة بين جموع المواطنين والمال وهي العلاقة التي غيرت وجه الصين، وقد اعتبر هذا علي أنه تسوية غير مباشرة بين الشعب واللجنة المركزية للحزب الشيوعي، للشعب الحرية في المجال الاقتصادي والسيطرة على المال وللحزب إدارة دفة الحكم واستمرت الصين في الاستقرار وشهدت حالات قليلة من العنف لمثل هذه المساحة الشاسعة وهذا العدد من السكان الذي بلغ عددهم 1 مليار و 390 مليون نسمة في نهاية عام 2015<sup>(6)</sup> مع وجود 56 قومية تتعايش بانسجام<sup>(7)</sup>.

صانع القرار الجزائري انتهج المقاربة السياسية التي كانت شعار المؤسسات الدولية والتي مضمونها حكم جيدة اقتصاد جيد ولم تكن أفكار صانع القرار إلى تعبيرا عن هذا التوجه أما صانع القرار الصيني نجد أنه تبني المقاربة الاقتصادية القائمة علي فكرة اقتصاد جيد حكم جيد وبعبارة أخرى صانع القرار في الجزائري عجل بالإصلاحات السياسة والصيني تأني وترث في عملية الإصلاح السياسي.

## ثانيا: الاختلاف في الهيكل الاقتصادي

في بداية قيام دولة الجزائر والصين ولتطوير اقتصادهما والقضاء على الفقر، اختارتا النظام الفردي في إدارة الحكم والعام لتخطيط شكل للاقتصاد هما بدأتا في بناء الهيكل الاقتصادي وذلك بإدخال التكنولوجيا الحديثة الموجودة في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالنسبة للصين ومن ألمانيا وفرنسا وأوروبا الشرقية بالنسبة إلى الجزائر وكثيرا من المشاريع الكبرى كانت تعتمد على شراء المصانع الجاهزة باعتبارها وسيلة أقصر لنقل التكنولوجيا<sup>(8)</sup> وهذه المشاريع من بدايتها حتى نهايتها كانت خطوة أولية في سبيل القضاء علي الفقر. وكان 60 % من سكان الجزائر يعيشون في المدن كعمال والقطاع الاقتصادي كان يساهم ب 70% من الناتج المحلي<sup>(9)</sup> ونسبة 56% في نفس الناتج خارج قطاع المحروقات وبمول إيرادات ميزانية الدولة، أما القطاع

العام غير الفلاحي بما في ذلك الإدارة فهو يوظف حوالي 70% خارج القطاع الفلاحي والذي يمثل مع قطاع الخدمات 20%.

وكان القطاع العام يضمن الأجور والحوافز والامتيازات والعمال لا يمكن الاستغناء عنهم ويدفع 85% من إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي، وكان القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات يضمن أجور متغيرة القيمة لحوالي 30% ويساهم في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بنسب قليلة.

أما الصين فقد كانت مختلفة تماما في التركيب الهيكلي للاقتصاد فعلي عكس الجزائر كان 80% من السكان يعيشون في مناطق ريفية و 20% يعيشون في مناطق حضرية وكانت قوة العمل الزراعية تقدر بنسبة 70% وقوة العمل الصناعية تبلغ نسبة 20% وكان قطاع الخدمات يساهم بقوة مقدرة بنسبة 10%.

وكان الاختلاف في الهيكل الاقتصادي لكل من الجزائر والصين هو أحد أهم الأسباب التي تتحكم في ظاهرة الفقر سواء قبل أو بعد أو أثناء صنع سياسات عامة وأن النسب المؤية لقوة العمل التي تشتغل في القطاعات الثلاثة الصناعة والزراعة والخدمات، كانت مختلفة منذ البداية وكان 80% من الطبقة العاملة في النمط الاقتصادي الجزائري يعملون في مشاريع<sup>(10)</sup> مملوكة للدولة، بينما كان لدى الصين 70% من قوة العمل خارج المشاريع المملوكة لدولة وعلى ذلك لم يكن هناك الملاين من العمال على استعداد للانضمام إلى القطاع الحكومي، كما هو الحال في الجزائر دائما هناك جيش من البطالين ينتظرون التوظيف الحكومي.

كما أنه لم تكن هناك قفزة موجهة سهلة في إنتاج الغذاء وحتى عملية تنظيم وتأطير وكفأه المزارع الجزائرية لم تكن منضمة مثل الكومونات الصينية، ومنذ بداية الإصلاحات في الجزائر والصين حدث تغير في التوظيف وبدأ عدد العاملين في الصين وفي القطاع الأول (الزراعة) بالانخفاض ووصل عددهم إلى أقل من 10% عام 2009 بينما القطاع الأول في الجزائر (الصناعة) عرف انخفاض وقد بلغت نسبة التشغيل في هذا القطاع 12.6% عام 2012، أما القطاع الثاني في الصين (الصناعة) فقد بدأ بالظهور في وضع جديد وارتفعت لتصل عام 2009 إلى أكثر من 50%، بينما القطاع الثاني في الجزائر (الزراعة) عرف انخفاضا فقد بلغت نسبته 8.8% عام 2012، كما بدا حجم القطاع الثالث (الخدمات) في الارتفاع سواء في الصين أو

الجزائر حيث بدأ في الصين بالزيادة عام بعد عام، وبعد أن كان أقل من 20% قبل الإصلاحات وصل في عام 2009 إلى 40%.

وقد شكلت نسبة التشغيل في الهياكل الاقتصادية تغير كبير فقد انخفض عدد العاملين في قطاع الزراعة الصيني فبعد أن كان 70% قبل الإصلاحات أصبحت 29.6% في عام 2008 وفي الجزائر بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي 8.7% في عام 2016 أما قطاع الصناعة فقد عرف ارتفاع تدريجيا لتصل عام 2008 إلى 28.8% عكس الجزائر فقد عرف انخفاضاً فقد وصلت عام 2016 إلى نسبة 13%<sup>11</sup>، إلى جانب ذلك عرف عدد العاملين في قطاع الخدمات في ارتفاع فبعد أن كانت هذه النسبة في الصين 12% قبل الإصلاحات وصلت إلى 33.2% في عام 2009.

### ثالثا : الاختلاف في الإصلاحات الاقتصادية

لقد اختلف صانع القرار السياسي الجزائري والصيني في الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما حدث على امتداد الأعوام الثلاثين الماضية ففي الصناعة ومع الجهود الضخمة في الاستثمار الصناعي المبذولة خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، أثمرت نسيجا صناعيا غطى احتياجات كثيرة وساهم في تقليص الواردات.

هذا النسيج المبني أساسا علي نظرية الصناعات المصنعة أدى إلى بناء مصانع ضخمة، تتطلب تقنيات عالية ومهارة متوفرة وخبرة فنية كبيرة، وهو ما لم يكن يتوفر عليه النسيج الاقتصادي والاجتماعي في جانبه التكويني، إضافة إلى سوء دراسات الجدوى وسوء توطين المنشآت<sup>(12)</sup>.

كان قطاع المشاريع الصناعية الكبرى يمثل تحديا لكل من صانع القرار السياسي في الجزائر والصين، لقد كانت المرء ودية المتناقضة لهذا القطاع وضعف طاقات استخدمته وسلبية معدل النمو أن أصبح مهدد بالزوال وتعريض عشرات الآلاف من العمال لتسريح في الجزائر والملايين في الصين.

إن العجز الدائم لهذا القطاع فرض على صانع القرار الجزائري والصيني تقديم الإعانات المباشرة من الخزينة العمومية لضمان أجور العمال ووظائفهم وامتيازاتهم، وأصبح القطاع الصناعي عديم الكفاءة ومستنزف للموازنة العامة لدولتين الجزائرية والصينية، حتى أنه أصبح عائق أمام تطور الاقتصاد.

والوضع لا يختلف عما عليه الكثير من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين، وبداية تحول شرق أوروبا وانفصالها عن الاتحاد السوفياتي وحدوث هيكلة رأسمالية عالمية أفكار ليبرالية جديدة تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي، وإعطاء أولوية للعملية الاقتصادية في الخطاب الخاص بالنظام العالمي الجديد، واعتبار المشروع الحر أهم من تدخل الدولة والرفاهية علي التخطيط المركزي.

هذا الوضع دفع بصانع القرار في الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات تصب في اتجاه تحرير الاقتصاد، والتي توجت بتفعيل بنود دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرة الفردية، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية لطلب المساعدة من خلال إعادة جدولة الديون الخارجية، وتم ذلك خلال فترتي (1989/1993) إلى (1994/1998)،<sup>(13)</sup> والاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة ما بين عام 1986 وعام 1993.

إن الإجراءات القانونية لسنة 1988 سجلت قفزة في التشريع الجزائري ، وفي الواقع كانت ثمارها محدودة وظلت الأزمة تتعمق والطاقة المالية لدولة مرهقة، ولتجاوز هذه الأزمة تبني صانع القرار تغيرا يكاد يكون جذري في الحياة الاقتصادية، حيث تم التوجه إلى خيار اقتصاد السوق دعم بقوانين ومراسيم تصب في اتجاه هذا التغير الراديكالي من خلال اتفاق التثبيت المنطلق في أبريل 1994 والمستتبع ببرنامج التعديل الهيكلي المنطلق سنة 1995 إضافة إلى إسناد هذا الدعم المالي بإبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

وكان أول برنامج للخصخصة ظهر في عام 1996 مدعما من طرف البنك الدولي، مس 200 مؤسسة عمومية وبعد عامين كانت 800 مؤسسة محلية قد تم التخلص منها (الخصوصية، الحل)، كما تفكيك نسيج 76 مؤسسة عمومية و64 وحدة إنتاج كانت 83% منها محلية و16% وطنية وهو رقم جد معتبر وقد ارتفعت نسبة الفقر سنة 1988 إلى 20 % ووصلت منتصف التسعينيات حوالي 30%<sup>(14)</sup>

هذا التحول الراديكالي في الهيكل الاقتصادي أضر بقطاع الصناعة حيث فقد 54% من المؤسسات المحلية وهي مؤسسات صناعية يلي ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذي يشكل 30% من المؤسسات المنحلة وهذا وحده يعكس الأضرار الاجتماعية المترتبة عن هذا الخيار الراديكالي وبلغ عدد المسرحين 213 ألف ووصلت نسبة البطالة إلى 25%<sup>(15)</sup>.

أما صانع القرار السياسي الصيني كان أكثر حكمة وواقعية حيث كانت الإصلاحات الاقتصادية بالفعل تدريجية، لقد حرر المشاريع الاقتصادية بالتدريج أي جزئيا، ولكنه لم يخصص مشاريع الدولة في بداية الإصلاحات، ولم يحاول أن يحطم النسيج الصناعي الموروث من الحقبة الماوية، وكانت النتائج سلبية كما كان متوقع، فقد ارتفعت الأجور، وانخفضت الأرباح وتضاعفت الحمولة علي قطاع الموازنة والبنوك . ولكن صانع القرار السياسي الصيني استمر في تشغيل مشاريع الدولة مع فصل عدد قليل من العمال مع تغيرات قليلة في الملكية إلى غاية بداية الإصلاحات الفعلية نهاية التسعينيات من القرن العشرين<sup>(16)</sup>، وعند ذلك فقط بدأت البطالة في المدن في الارتفاع مع التخلص من الألف ثم من الملاين من عمال مشاريع الدولة، ففي الفترة من عام 1998 وحتى نهاية عام 2001 فقط وصل عدد العمال المسرحين من الشركات المملوكة للدولة في جميع أنحاء الصين إلى أكثر من 25 مليون شخص<sup>(17)</sup>، هذه العدد الكبير من اليد العاملة تمكن قطاع الفلاحة والخدمات من استيعابها وكانت التدريجية علي الطريقة الصينية نتيجة عدم وجود خبرة يمكن استخدامها الإصلاح القطاع الصناعي، فقد استخدم صانع القرار الصيني طريقة " عبور النهر بتحسس الحجارة" في البحث ولكل المراحل في البحث قد تغير تدريجيا وقد ربط هذا التغير بالتخطيط.

بداية الإصلاحات تأسست علي فكرة دنغ شياو بينج والمتمثلة " سواء كان القط أسود أم أبيض طالما تمكن من اصطياد فار" وفكرة " فلنجعل جزء من الشعب يغني أولا" وفي الوقت نفسه الذي تمسكت بنظام الملكية العامة سمحت للقطاع الخاص بالقيام بدور محدد في مجال الإنتاج والتدوير وفي مجال إدارة الحكومة الاقتصاد لم يعد نظام الاقتصاد المخطط بل اهتمت بتفعيل دور السوق، ومع إدخال آلية السوق حدث ما كان متوقع نمو اقتصادي قارب 10% ومتكرر كل سنة.

التغير الراديكالي في الجزائر وفي القطاع الاقتصادي كان في بداية مسلسل الإصلاحات، أما التدريجية الصينية في هذا القطاع فقد كانت في نهاية مسلسل الإصلاحات.

أما في **الفلاحة** وعند بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والصين، كان القطاع الفلاحي في الجزائر أقل اعتمادا على الخارج وكانت الموارد المستخدمة جلها منتجة محليا، النقص الباقي يتم استكماله عن طريق الاستيراد والمتحكم الرئيسي في القطاع الفلاحي، هو الأحوال الجوية باعتبار أن الفلاحة الجزائرية وخاصة زراعة الحبوب تعتمد اعتماد يكاد يكون كليا على مياه الأمطار كما أن سياسة الثورة الزراعية ومعها مشروع آلاف القرى الاشتراكية كانت نتائجها سلبية.

ومن جانب الآخر كان القطاع الفلاحي في الصين منظم على شكل كوميونات، مع ملكية مشتركة الأراضي والأجور، وكانت المحاصيل منخفضة وقليلة الكفاءة ومحاصيل الحبوب قليلة ولم تكن الدخول تعتمد على جهودهم أو إنتاجياتهم ولكن على الإنتاج الشامل للكمونات، وكانت الدولة تشتري الغذاء من المزارعين بأسعار منخفضة لتدعم العمال في الحضر عن طريق أسعار طعام منخفضة.

إن القطاع الفلاحي في الجزائر والصين كان ضعيف وكان لا يمول الاقتصاد إلى بنسب ضئيلة بسبب الإنتاج الصغير الحجم، والقوي المنتجة الريفية لم تكن قوي منتجة حديثة لذلك بدأت الإصلاحات تمس هذا القطاع، في الجزائر انتهج صانع القرار التدرج في إصلاحه وكانت البداية بصدر القانون رقم 19/87 المؤرخ في 9 ديسمبر 1987 الذي حدد طرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الوطني وبعد عام من صدور هذا القانون مست عملية إعادة التنظيم 98.68% من المستثمرات الزراعية الاشتراكية تمخضت عنها 25375 مستثمرة بعد أن كان عددها من قبل يصل إلى 3129 مستثمرة، استمر العمل بهذا القانون إلى غاية صدور القانون 03/10 المتعلق بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى امتياز<sup>(18)</sup>.

أما صانع القرار الصيني فقد انتهج سياسة راديكالية قائمة علي الإصلاح الجذري لقطاع الفلاحة ففي فترة عامين مابين 1977 إلى غاية عام 1979 تم تفكيك نظام الكمونات تلقائيا وكان التغير بإجراء من الأسفل إلى الأعلى إثر فراغ في السلطة الذي أعقب وفاة ماو.

لم يكن هناك شيء تدريجي في هذا التغير، لقد كان هو العلاج بالصدمة ذاته<sup>(19)</sup> وهو التخلص نهائيا من مشكل كان يشكل عبئا كبير على الاقتصاد ويؤرق صانع القرار، وطبق الإصلاح القاضي بتطبيق نظام مسؤولية المقاول العائلية المرتبطة بالإنتاج في المناطق الريفية<sup>(20)</sup>

وعلى ذلك عندما حرر صانع القرار الجزائري قطاع الفلاحة تدريجيا كانت النتائج جد محدودة وأدت في كثير من الأحيان إلى تدهور أحوال المزارع والمزارعين ولم تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي ومعه تفاقمت أزمة الغذاء وزاد العجز في الموازنة العامة لذلك كانت التدرجية بالنمط الجزائري سببا في عدم تحقق قطاع الفلاحة نتائج إيجابية.

أما العلاج بالصدمة في الصين فقد حققت حلم حوالي 700 مليون شخص حيث أصبحوا يزرعون قطعاً من الأراضي مخصصة الأسر وليس للكمونات وقد ازدهر هذا القطاع وزاد توريد الغذاء للمناطق الحضرية. هذا التغير أدى إلى تغير كبير في الانجازات الاقتصادية الزراعية ومن عام 1977 حتى عام 1985 زاد إجمالي إنتاج الحبوب بنسبة 24.4% وزادة كمية إنتاج القطن بنسبة 91.4% وزاد صافي دخل الأسر الريفية بنسبة 168.9%. نسبة الزيادة الكبيرة في كمية الإنتاج وفي دخل الفلاحين أدى من ناحية إلى رفع القدرة الشرائية للفلاحين وتوسيع الأسواق في القرى وتحركت العجلة الاقتصادية ومن ناحية أخرى ونظرا لظهور الفائض من رأس المال والفائض من القوي العاملة أدى إلى بروز قوة جديدة في مؤسسات الأرياف ومعها زادت فرص العمل وكان هذا الإصلاح هو حجر الأساس للقاعدة المالية لدولة الصينية.

إن النمط التدريجي الجزائري ونمط الصدمة الصيني كانت نتائجهما مختلفة الأول مازال يتبنى الحلول الترقية نتيجة عدم الثبات التشريعي أي لا استقرار للقوانين في هذا القطاع، والثاني حل مشكلة مئات الملايين حيث نقل لهم ملكية الأراضي ولم ينقل صانع القرار الجزائري الملكية للفلاحين، وكانت الأراضي المستثمرات كبيرة ومعظمها تتم فيها زراعة القمح وليست مزارع صغيرة كما هو الحال في الكمونات الصينية، كما أن المزارعين الجزائريون لم يكونوا يردون أن تتخلي الدولة عنهم وعن دعمهم ماديا، عكس المزارعين الصينيين لقد كانوا يريدون أن تتركهم الدولة يعملون بحرية فقط وان ترفع الضرائب<sup>(21)</sup>، هذا المطلب تحقق في عام 2006 في

مضمون الخطة الخمسية، وزاد الإنتاج بكميات كبيرة فاقت كل التوقعات، وتحقق الاكتفاء الذاتي للصين والفائض يصدر إلى مختلف دول العالم، كما تحسنت جودة المنتج الفلاحي وقل عدد المزارعين الفقراء، وبلغ حجم إنتاج الحبوب الغذائية إلى 60.194 مليون طن عام 2003 وهو ما يمثل ربع الإنتاج العالمي<sup>(22)</sup>، أما في الجزائر ورغم الدعم المادي والمعنوي للمزارعين الجزائريين لم تحقق الاكتفاء الذاتي وفاتورة استيراد الغذاء تعرف ارتفاعا جديدا كل سنة.

### المبحث الثالث: مستقبل الفقر في الجزائر والصين

منذ تأسيس جمهورية الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، لم تتوقفا عن تلمس الطرق بالتدرج لتحديث الشعب وتحديث الدولة بما يتناسب مع خصائصهما ومميزتهما، فقد سجلت الجزائر تقدما في مجال التنمية على المدى الطويل ففي الفترة من 2000 إلى غاية 2016 انخفض معدل الفقر من 14.6% عام 2000 إلى 5% عام 2016، وقفز العمر المتوقع من 56 سنة إلى 71 سنة، فضلا عن وجود احتياط ضخ من العملة الأجنبية بلغ أكثر من 150 مليار دولار، وتحقق هذا الانجاز بفضل السياسة العامة الاستخراجية ( الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، برنامج توظيف النمو الاقتصادي ) وهذا بخلق فرص لتوظيف عن طريق برامج التشغيل، كما تم الرفع من الأجور ورفع الحد الأدنى من 12000 دج إلى 15000 ثم إلى 18000 دج في 2011 لمسايرة ارتفاع الأسعار الاستهلاكية في السوق ورفع القدرة الشرائية للمواطن مع العمل على تأمين قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتعديل قانون النقد والعرض وتشجيع نشاط القطاع السياحي والزراعي ومنح تسهيلات للفلاحين ومسح الديون، كما تم منح قروض للمواطنين من اقتناء أو بناء سكنات أو توسيعها وتم بناء السكنات بمختلف الصيغ ( الاجتماعي، التساهمي، الترقوي المدعم، البناء الريفي)، ولكن وفي المقابل فإن انتهاج المقاربة الاقتصادية القائمة على تحرير السوق والمربطة مع مشروطة البنك والصندوق الدولي والمتعلقة برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية من أسوء العشرينات في تاريخ الجزائر الحديثة اقتصاديا واجتماعيا فضلا عن الاعتماد على سياسات الربيع النفطي في ميزانيتها فهي مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق العالمية، ويترتب عن هذا الارتباط بأسعار النفط عدم استقرار في متغيرات الميزانية خاصة

الإيرادات والنفقات<sup>(23)</sup> والسعر المرجعي للأسعار المحروقات فهو متذبذب وخاصة منذ سنة 2000 حيث عرف انتعاشا في السوق العالمية ووصل سعره إلى 150 دولار للبرميل ثم تراجع إلى 45 دولار للبرميل منتصف 2015.

كما أن الممارسة العملية لبرامج القضاء على الفقر وتقليل عدد الفقراء (نشاط التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية، البرامج المساعدة على التشغيل ) أثبتت محدوديتها وهشاشتها وضعفها نتيجة تسرب منافعها، وعدم كفاية ما تقدمه من مساعدات ، وعدم علم الفقراء بطرق الاستفادة منها أو بوجودها. أما المبلغ المخصصة لتحويلات الاجتماعية يفقد نصفها قبل وصولها إلى مستحقيها من الطبقة الهشة بعدم فعالية أساليب تسير الخدمات والتي كانت محل تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذا الهيئات الدولية.

إضافة إلى ذلك فقد بينت أزمة الثمانينيات من القرن الماضي وأزمة 2008 ضعف وهشاشة الاقتصاد وتراكم الاختلال ( عجز في الموازنة، عدم تنوع الاقتصاد، صدمات السيولة، السياسة الجبائية.. ) وأن الاستقرار المالي صعب مما يجعل صانع القرار السياسي الجزائري في مواجهة تحديات السياسات التنموية وبداية تآكل احتياطي الصرف والدخول في سياسة الحذر والتكشف والبرامج التقشفية وتنامي المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقد تضرر بالاستقرار والتماسك الوطني والاجتماعي مع وجود قطاع واسع من الفقراء، كما أن الفارق المسجل بين الفئة الأكثر فقرا والفئة أكثر غنا في الجزائر تتسع بصورة مطردة خلال الفترة مابين 2000 و2016 لتصل حاليا حوالي 32 مرة.

ويبقى العامل الديمغرافي هاجس صانع القرار، فبالرغم من نقص معدلات الولادة المسجلة بقيت مسألة الحاجات الاجتماعية تفرض نفسها، إذا زاد معدل نمو السكان في سن العمل محققا ارتفاعا ب3 بالمائة سنويا (2.5 بالمائة بالرجال، 5 بالمائة تقريبا بالنسبة لنساء) مما يشكل ضغط آخر على طلب العمل، فضلا عن أن عدد السكان الأكثر من 60 بالمائة سيصل إلى 4 ملايين في أفق 2020 مما يضيف أعباء اقتصادية واجتماعية (ضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد).

في حين فإن إنجازات التطور الاقتصادي في الصين إنجازات جذبت أنظار العالم، فقد تضاعف الدخل أربع مرات خلال 20 سنة، في الوقت الذي تعدى فيه معدل النمو 9.1% عام 2008 الأمر الذي جعل الصين الكيان الاقتصادي الثالث على مستوى العالم ، فتسبقها فقط أمريكا واليابان وعملت علي تجاوز اليابان لكي تصبح الكيان الاقتصادي الثاني على مستوى العالم وهو ما حصل فعلا وأصبحت الرقم الثاني في الكيانات الاقتصادية، وكان مصاحبا لزيادة الاقتصاد الصيني أن ارتفع معدل توزيع الأجور والمرتبات على أهالي المدن والمراكز بنسبة كبيرة فقد وصل في عام 2009 إلى 18 ألف 185 يوان ووصل صافي أجور الفلاحين في القرى في عام 2009 إلى 5 ألف 153 يوان وزادت أيضا معدلات ادخار المواطنين في المدن والأرياف ففي عام 2008 بلغت 218 بليون 885 مليار و400 مليون يوان ونسبة ادخار الفرد وصلت إلى 16 ألف 408 يوان<sup>(24)</sup>، كما ارتفع مستوى تمدن السكان من 10% في المرحلة الأولى من بناء الدولة إلى 46.6 % عام 2009<sup>(25)</sup> وبلغ عدد الأشخاص المصنفون في خانة الطبقة الوسطي 430 مليون ، كما تقدم بسرعة غطاء الضمان الاجتماعي وبدأ عدد الأفراد المشتركين في تأمين المسنين والعلاج والبطالة وتأمينات العمل والإنجاب في التزايد يوما بعد يوم، وفي نهاية 2009 بلغ عدد المشتركين من كل مدن ومراكز الدولة في التأمين والرعاية المسنين 234 مليون 980 ألف شخص واشترك 400 مليون و610 ألف شخص في تأمين العلاج الأساسي في المدن والمراكز وتم توسيع التعاون العلاجي في القرى ليصل إلى 2716 قرية بنسبة 94% مما يجعل الصين قادرة للقضاء على الفقر ولكن وفي المقابل فإن تحرير الاقتصاد عمق اللامساواة وأدى إلى تكثيف الهجرة من الريف إلى المدينة، وتسبب في ارتفاع معدل البطالة، فضلا عن صراعات محتملة تخشاها الصين بين الأقليات والأعراق والتي تبلغ 53 قومية كما تخشي مشكلة النزاعات الانفصالية (تايوان، التبت ) كما تعاني الصين مشكلا ديموغرافيا يتمثل في انخفاض نسبة النمو التي بلغت 0.9 بالمائة عام 2009، وانتقل معدل الخصوبة من 4.9 بالمائة عام 1975 إلى 1.7 بالمائة عام 2005<sup>(26)</sup> كما أن زيادة نسبة عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما وهي في تزايد تدريجي فقد ارتفعت في عام 2009 لتصل إلى 12.5% وستصل إلى 28% في عام 2050، كما أن أعداد القوى العاملة ستخفض بالتدرج في المستقبل وحسب

التوقعات ستصل في عام 2030 نسبة الانخفاض إلى اقل من 60 % ومع التطور الاقتصادي الصيني ستدخل بسرعة في زمرة المجتمعات المتقدمة في العمر،<sup>(27)</sup> مما يؤكد أن التسارع في ارتفاع معدلات النمو والمقدر بحوالي 10% سنويا والاستثمار الإجمالي مرتفع وقطاع الدولة تقلص، يوازيه من ناحية أخرى تسارع في شيخوخة المجتمع، واتساع فجوة الفقر بين سكان الريف وسكان المدن وبين الشمال والجنوب، مع وجود قطاع واسع من الفلاحين يعود تعدادهم إلى 100 مليون فلاح يندرجون في دائرة الفقر وليس لديهم ما ينفقون إلى اقل القليل<sup>(28)</sup> مما يجعل فكرة التوترات الاجتماعية غير مستبعدة تماما، فضلا عن أن الصين تعيش فجوة كبيرة بين مستويات الإنتاجية الصناعية والزراعية، وزيادة الاعتماد على الطاقة، فالصين نسبيا غنية بكافة أنواع الموارد الطبيعية، ولكن استغلالها عالي بدرجة كبيرة، ولقد وصل الاعتماد على النفط الأجنبي إلى قرابة 51.3%، ففي مجال استخدام الموارد الطبيعية تحتاج الصين إلى الأسواق والهيئات المسؤولة في المجتمع الدولي<sup>(29)</sup>، كما تواجه سياسات حمائية متصاعدة في معظم دول العالم بسبب تشجيعها للمصادرات ومحافظة على سعر عملتها منخفض مما يجعل المنافسة من طرف الشركات الأجنبية صعبة، والعائق الأهم الذي يقف في طريق تخلص الصين من الفقر هو شساعة اليابسة التي تبلغ 9 ملايين و600 ألف كيلومتر مربع وعدد السكان الذي يبلغ 1 مليار و334 مليون نسمة.

وفي ظل هذه المعطيات يتقارب الرأي الأكاديمي مع تقارير التنمية الدولية نحو صعوبة القضاء على الفقر في الجزائر والصين رغم الخطوات المبذولة والسياسات المنتهجة.

#### خاتمة:

إن التجربة الجزائرية والصينية في مكافحة الفقر وتقليل عدد الفقراء وتحسين المستوى المعيشي الفعلي تظهر وجود اختلافات بينهم من حيث المضمون والمظهر وهذا راجع إلى التباين في البنى المعرفية لصانع القرار في الدولتين وفي الخصائص الذاتية والموضوعية لكل من التجريبتين في مكافحة الفقر وقد شكل الاختلاف حول

الإصلاحات السياسية والهيكلة الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية في فهم ظاهرة الفقر أحد أهم الفروق بين التجريبتين.

وعند بناء تصور لمستقبل ظاهرة الفقر في الجزائر والصين وجد أن جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان في الدولتين عرفت تحسنا وساهمت في تخفيض نسبة الفقر، لكنها لم تقضي عليه ولن تقضي عليه في الوقت القريب رغم الخطوات المبذولة والسياسات المنتهجة، كما كانت تجربة الجزائر والصين في مكافحة الفقر مؤلفة من ميزات يمكن الاستفادة منها في الحد من ظاهرة الفقر، وذلك بالاعتماد على مكونات كل تجربة.

### التوصيات:

إن أهم ما يمكن أن نخرج به كتوصيات لهاته الورقة البحثية هو ما يلي:

- **أولاً: الاعتراف بظاهرة الفقر:** وتشخيصها لإعداد سياسات عامة ورسم التوجهات وتحديد الخيارات وترتيب الأولويات وبناء الخطط والاستراتيجيات.
- **ثانياً: تحديد استراتيجية:** للقضاء على الفقر في الجزائر والصين يستلزم وضع استراتيجية جزائية وأخرى صينية للقضاء على الفقر، يتم الالتزام بها بصورة علنية وشفافية كاملة وبرايمها التنفيذية التي تتضمن في مفاصلها الأساسية إعادة توزيع الثروة، وتخفيف العبء على الفقراء، والتمكين لهم ومكافحة الفساد والرشوة ودعم تكافؤ الفرص والقضاء على التمييز وتوفير بيئة لتعليم الفقراء وتوفير فرص العمل.
- **ثالثاً: بناء ذهنية إستباقية:** تكمن في ضرورة إدراك صانع القرار في البلدين للأهمية الدارسات المستقبلية حيث أن قضية الفقر تحتاج إلى الدراسة والبحث ولم يعد هناك مجال الارتجالية في وضع سياسات عامة.

- (<sup>1</sup>) توفيق المدني، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ط1، ص 7.
- (<sup>2</sup>) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 1991، ص240.
- (<sup>3</sup>) هنري كيسنجر، محاضرات ومقالات مختارة، ت:خالد عيسى، أحمد غسان سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1988، ص132.
- (<sup>4</sup>) محمد باقر الصدر، مرجع سابق الذكر، ص 257.
- (<sup>5</sup>) الامين عبد الرازق آدم، الصين في إفريقيا، المكتبة الوطنية، الخرطوم السودان، ط1، 2014، ص40.
- (<sup>6</sup>) أماني عال يوسف، الوجود الصيني في إفريقيا، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين قسم علوم السياسية، 2016، ص17.
- (<sup>7</sup>) ليون ناغ سو، لماذا نجحت الصين على طريق الاشتراكية، دار النشر للغات الاجنبية، بكين، الصين، ط1، 2015، ص38.
- (<sup>8</sup>) الامين عبد الرازق آدم، مرجع سابق، ص35.
- (<sup>9</sup>) غازي حيدوس، الجزائر التحرير الناقص، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص85.
- (<sup>10</sup>) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، 2010، ص88.
- (<sup>11</sup>) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2017.
- (<sup>12</sup>) أمال شوتري، دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر، رسالة دكتوراة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2007، ص48.
- (<sup>13</sup>) غازي حيدوس، الجزائر التحرير الناقص، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص85.
- (<sup>14</sup>) عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الاقتصادي، العدد 7، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002، ص135.
- (<sup>15</sup>) زابدي عبد العزيز، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي أداء النظام الجزائري 2008/2014، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014، ص159.
- (<sup>16</sup>) جيفري د ساكس، نهاية الفقر، ت: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2008، ص191.
- (<sup>17</sup>) وانغ شيانغ سوي، أسرار المعجزة الصينية، ت: أسماء محمد صالح، منشورات الاختلاف، برج الكيفان، الجزائر، 2018، ص191.
- (<sup>18</sup>) زابدي عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص134.
- (<sup>19</sup>) جيفري د ساكس، نهاية الفقر، ت: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2008، ص191.
- (<sup>20</sup>) لي جيون رو، طريق الصين والحلم الصيني، دار النشر للغات الأجنبية، بكين، الصين، 2014، ص30.
- (<sup>21</sup>) جيفري د ساكس، مرجع سابق الذكر، ص196.
- (<sup>22</sup>) وانغ شيانغ سوي، مرجع سابق الذكر، ص56.
- (<sup>23</sup>) شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراة، جامعة تلمسان كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012، ص97.
- (<sup>24</sup>) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، 2010، ص80.
- (<sup>25</sup>) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، نفس المرجع، ص95.
- (<sup>26</sup>) لوه تشونغ مين، ولد للإصلاح: مقومات التجربة الصينية، ت: حسانين فهمي حسين، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2014، ص117.

---

<sup>(27)</sup> وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، مرجع سابق الذكر، ص 88.

<sup>(28)</sup> كارل غيرث، **على خطي الصين يسير العالم**، ت طارق عليان، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2012، ص16.

<sup>(29)</sup> جين تشان رونغ، **هل الصين دولة عضمي**، ت: علي ثابت، بيت الحكمة المصرية للاستثمار الثقافي، القاهرة، ط1، ص65.